المسار الديمقراطي..من التدرج إلى التعددية

د . أحمد محمد الأصبحي
عضو مجلس الشورى

أود قبل الشروع في تناول موضوع الورقة "المسار الديمقراطي من التدرج إلى التعددية" أنْ أسبقه بمقدمة نظرية عما تعنيه الديمقراطية، والتعددية السياسية.

فالديمقراطية لا يحصر تعريفها بالمعنى الشائع : "حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب"، أو ما تُعرَّف بأنّها "شكل من أشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من الأمة كلها أي بوساطة الكثرة، أو هي الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً، أو كما يرى البعض بأنّ الديمقراطية هي فقط تجرِبة في الحكم.

وصول الرئيس علي عبدالله صالح إلى مقاليد الحكم في 17 يوليو 1978م شكل منعطفا تاريخيا مهما في مسيرة العمل الديمقراطي

فهذه التعريفات حصرت معنى الديمقراطية في زاوية واحدة، وهي زاوية الحكم، بينما الديمقراطية ليست شكلاً من أشكال الحكم فحسب، بل هي كذلك نوع من أنواع الدول، أي أنّ الحكم الديمقراطي يعني دولة الديمقراطية، وإنْ كانت الدولة الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكومة ديمقراطية، فالدولة تتسق مع أي نوع من الحكومة، سواء أكانت ديمقراطية أو ديمقراطية أو ملكية.. فكل ما تعنيه الدولة الديمقراطية هو أنّ المجتمع كله يمتلك سلطة السيادة، ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة، فالديمقراطية باعتبارها شكلاً من أشكال الدول يذهب بها هذا المعنى إلى كونها مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها.

وإذاً فالديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم، وليست نوعاً من أنواع الدول فحسب، بل هي كذلك نظام من نظم المجتمع، فالمجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع الذي تسود فيه روح المساواة والإخاء، غير أنّ مثل هذا المجتمع لا يتضمن بالضرورة دولة ديمقراطية أو حكومة ديمقراطية، ولكن هل اكتمل معنى الديمقراطية عند اعتبارها شكلاً من أشكال الحكم، أو نوعاً من أنواع الدول، أو نظاماً من نظم المجتمع؟

يرى كثيرون أنَّ الديمقراطية لا تتم حتى يتخذ مجال الاقتصاد طابعاً ديمقراطياً، فالديمقراطية لم تحرز سوى تقدم ضئيل في الميدان الاقتصادي، ولذا وصف البعض الديمقراطية في القرن العشرين، بأنّها ليست مجرد شكل سياسي أو نظام حكومي أو اجتماعي وإنّما هي "بحث عن طريق للحياة يمكن فيها التآليف، والتنسيق لذكاء الإنسان، ونشاطه الاختياري الحر بأقل إكراه ممكن، وهي الاعتماد بأنّ مثل هذه الحياة هي خير طريق لجميع البشر، إذ هي أكثرها مسايرة لطبيعة الإنسان وطبيعة الكون "أي أنّها تضمن أنَّ كل الكائنات لها قيمة في ذاتها، فليس أحد مجرد وسيلة لغاية شخص آخر، أي أنّ الديمقراطية تعني الإيمان بالإنسان العادي.

لذا أوجز علماء الاجتماع تعريفاً للديمقراطية بأنّها "هي الافتراض أنّ جميع الناس متساوون، ليستعمل هذا الافتراض من أجل اكتشاف من هم خير الناس".

طرائق تطبيق الديمقراطية

مثلما تعددت تعريفات الديمقراطية، تعددت طرائق تطبيق الديمقراطية وآلياتها تبعاً لمنطلقاتها.

فالديمقراطية الليبرالية المنطلقة من المذهب الفردي "المذهب الحُر" التي تبلورت في المجتمعات الغربية تتجسد في مجموعة معينة من الممارسات والآليات المتعارف عليها، مثل : التعدد الحزبي والفصل بين السلطات، وتداول السلطة السياسية طبقاً لإرادة الناخبين، وتوفير الحقوق والحريات السياسية مثل : حق التنظيم والاجتماع، وحق التعبير عن الرأي، إلخ..

•والديمقراطية الشعبية، المنطلقة من المذهب الجامعي، الذي أخذت به المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وتتجسد في حكم الطبقة العاملة و"الحزب الطليعي"، وهي وإنْ اختلفت عن الديمقراطيات الشعبية التي أخذ بها كثير من نظم الحكم في العالم النامي، فإنّها تتفق معها نظرياً في غايات الديمقراطية الاجتماعية في التنمية الاشتراكية التي سعت إلى تحقيقها على حساب توفير الحد الأدنى من الديمقراطية السياسية.

فقد قدّمت الحرية الاجتماعية قبل الحرية السياسية، وحرية الحصول على رغيف الخبز قبل حرية التصويت في الانتخابات كما قدّمت حقوق التعليم والصحة والمسكن قبل حقوق المشاركة السياسية.

× وقام العديد من الديمقراطيات الشعبية تكتيل قوى الشعب العاملة في تنظيم سياسي واحد.

× وقام البعض بتنظيم الشعب في مؤتمرات شعبية "فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية" وهي التي نادت بها الجماهيرية العربية الليبية منطلقة من الكتاب الأخضر الذي اعتبرته النظرية العالمية الثالثة.

×× ووسط هذه النظريات وتعريفاتها المتعددة للديمقراطية فإنّ "الميثاق الوطني" نظرية العمل الوطني والدليل النظري للمؤتمر الشعبي العام، قد افرد فصلاً خاصاً بالديمقراطية وحدد فيه تعريفه للديمقراطية وخصائصها، والأسس التي تقوم عليها، وأعطى مفهوماً متكاملاً لها بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مستفيداً في صياغته من التجارب

←